السفارة العراقية: نتابع زيادة أعداد العراقيين الذين يزورون سورية للسياحة الدينية والعلاجية

وزير السياحة لـ«الوطن»: مليونان عدد القادمين إلى سورية منهم ٦٠٠ ألف للسياحة من مختلف دول العالم

هادي بك الشريف

بينما أعلن القائم بأعمال سفارة جمهورية العراق في دمشق ياسين شريف الحجيمي أن السفارة تتابع دخول المواطنين العراقيين القادمين إلى سورية عبر المعابر الحدودية بعد صدور التعليمات بمنحهم سمات وتأشيرات الدخول من المعبر مباشرة، كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني أنه من المتوقع أن يتجاوز عدد الوافدين من العراق إلى سورية ٣٠٠ ألف زائر حتى نهاية العام.

وقال الحجيمي: «لاحظت وجود زيادة بعدد القادمين لأغراض السياحة الدينية والعلاجية والتجارية ونتوقع مضاعفة أعداد القادمين، كما لاحظت حسن تعامل العاملين في المعابر الحدودية مع الزوار العراقيين».

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الوزير: «لولا توقف المطارات نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية لكانت الأعداد أكبر، ولاسيما أن توقف المطارات أثر في حركة الطيران المنتظم بين دمشق وبغداد وأكثر من مدينة عراقية تستقدم مجموعات سياحية إلى سورية».

وحسب وزير السياحة، لوحظ نشاط للعراقيين في المنطقة وارتيادهم لأسواق مجاورة مثل لبنان والأردن، ولكن ظروف المنطقة اليوم وخصوصية العلاقات الشعبية أولاً بين البلدين والحكومتين، تفترض أن يتحسن القدوم السياحي أو الزوار لأغراض متعددة أكثر من الأرقام المتوقعة.

وبين مرتيني أن هذا العام شهد زيادة بأعداد الزوار العراقيين إلى سورية عن العام الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة.

وكشف وزير السياحة أن منح العراقيين سمات وتأشيرات الدخول من المعبر مباشرة، ينعكس إيجاباً على دخول رجال الأعمال القادمين بصحبة عائلاتهم للزيارة والسياحة والتسوق، وأيضاً على رغبة عدد صفقات مع معامل ومتاجر الجملة وخاصة الصناعات النسيجية والألبسة والأطفال والجلديات وقطاعات أخرى، ما ينعكس على ازدياد الدخل، في ظل الاتفاق وإبرام عقود متوسطة وشحن كميات من البضائع السورية إلى السوق العراقي الذي يحظى فيه المنتج السوري بأهمية خاصة.

وأضاف: لذلك فإن فتح آفاق الدخول أكثر للعراقيين يشجع السياحة والصناعة الوطنية، وخاصة أن العراقيين يفدون إلى سورية بأعداد متزايدة لأغراض العلاج، علماً أن فتح المجال للقدوم بشكل مباشر يشجع على قدومهم مع عائلاتهم.

وأكد وزير السياحة أن عدد القادمين إلى سورية بلغ منذ بداية العام وحتى الآن مليوناً و٩٠٠ ألف زائر، ٣٠ بالمئة منهم سياح من مختلف دول العالم، مقارنة مع مليون و٧٠٠ ألف زائر العام الماضي، متوقعاً أن يتجاوز العدد مليوني قادم، مبيناً أن نسبة الزيادة هذا العام تصل إلى ٢٠ بالمئة، ولكن توقف الرحلات الجوية والحرب في المنطقة، أثرا في عدة دول من ضمنها سورية، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة.

وقال مرتيني: إن العراق شريك عربي مهم جداً، وكذلك السوق الأردني الذي تبلغ أرقام القادمين إليه من العراق مستوى كبيراً، مع وجود حركة قدوم من البحرين وعُمان والهند والدول الصديقة، مع قدوم ملحوظ من دول الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول التي كانت تصدر لنا سياحة ثقافية.

وفي بيان صادر عن وزارة السياحة، قالت فيه: بعد الموافقة على منح تأشيرات الدخول للأشقاء العراقيين من المعابر الحدودية مباشرة، تتوقع مضاعفة أعداد القادمين العراقيين لأهداف السياحة الثقافية والعلاجية والدينية والتسوق، مؤكدة أن السوق العراقي يعد شريكاً مهماً لقطاع السياحة السورية، بحيث بلغ عدد الزائرين العراقيين منذ بداية عام ٢٠٢٣ حتى شهر تشرين الثاني الجاري /٢٧٣٠٠٠/ زائر.

وعلى نحو متصل، بين وزير السياحة دخول عدد من المشروعات السياحية للخدمة حتى نهاية العام وضمن خطة العام القادم، مؤكداً أن جملة من المشروعات معروضة على المجلس الأعلى للاستثمار في جلسته القادمة.

ولفت الوزير إلى أن هناك مشروعاً لإعادة تأهيل فندق الفراديس، وعودة فندق البادية للعمل في دير الزور كأول فندق ٥ نجوم ولاسيما في ظل حاجة المدينة لمثل هذه المشروعات، منوهاً بأن الافتتاحات الجديدة تحقق فرص عمل جيدة.

كما أكد وزير السياحة التحضير لمعرض سوري تخصصي للسياحة في سورية خلال الشهر السادس من العام القادم ليشمل عدداً من القطاعات ومختلف أنماط السياحة.

> افتتاحات جديدة قادمة لعدة فنادق ومعرض سوري تخصصي للسياحة

يتم تشميل الدعاوى بمرسوم العفو تباعاً

المحامي العام الأول في حلب لـ«الوطن»: أكثر من ٣٠٠ موقوف تم إطلاق سراحهم.. والأرقام في ازدياد

محمد منار حميجو

أكد المحامي العام الأول في حلب عمار موالدي إطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ موقوف منذ صدور مرسوم العفو الذي أصدره الرئيس بشار الأسد وأن الرقم في ازدياد باعتبار أنه في الأيام القادمة سوف يتم إطلاق سراح موقوفين آخرين لأن هناك موقوفين شملهم المرسوم ولكن لم يسددوا الغرامات المترتبة عليهم، وأنه بمجرد تسديدها سوف يتم إطلاق سراحهم، باعتبار أن الغرامات لا يشملها مرسوم العفو، كما أن هناك موقوفين تم تشميلهم بالمرسوم ولكن لم تنته مدة توقيفهم بعد تخفيض مدة العقوبة بموجب مرسوم العفو.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح موالدي أن هناك مشمولين تم إطلاق سراحهم فور صدور المرسوم كما أن هناك دعاوى بحاجة إلى إسقاط حق شخصي حتى يستفيد الموقوف من المرسوم.

ولفت إلى أن الدعاوى التي لا يوجد فيها موقوف في الجنح يتم تشميلها بالمرسوم تباعاً مبيناً أنه عندما يحضر الطرفان جلسة المحاكمة القاضي يشمل العقوبة بالمرسوم ويبقى الحق الشخصي بالتعويض لصاحب الحق وله إما أن يسقط حقه أو أن يستمر في الدعاوى للحصول على التعويض أو تسقط الدعوى بالكامل، مؤكداً أن معظم دعاوى الجنح استفادت من مرسوم العفو ضارباً مثلاً دعاوى السير حيث تم تشميل العقوبة الجزائية وهي الحبس في حال بقيت الغرامات.

وبين موالدي أن هناك جرائم جنح استثناها المرسوم وهي جنح شائنة مثل مخالفات البناء وجرائم التموين والدعارة وكذلك الجنح التي يوجد فيها تزوير.

وأشار إلى أنه في الدعاوى الجنائية لابد من إسقاط الحق الشخصي في حال وجد في الدعوى حتى يستفيد منه الموقوف، لافتاً إلى أن هناك موقوفين شملهم المرسوم بثلث العقوبة وآخرين بنصفها، ضارباً مثلاً أن هناك موقوفين محكومين بعشر سنوات، فإن هذه العقوبة تخفض أما أكثر من ثلاث سنوات أو خمس سنوات وبالتالي فإنه في حال الموقوف قضى هذه المدة بعد أشهر أو حتى أيام فإنه يتم إطلاق سراحه.

ولفت أنه فور صدور مرسوم العفو تم جمع كل الضبوط الموجودة لدى أقسام الشرطة والأمن الجنائي في حلب وأي جرم كان مشمولاً في العفو تم إطلاق سراح الموقوف مباشرة من دون أن يتقدم إلى محكمة باعتبار أن الجرم تم تشميله بالمرسوم.

ويحمل المرسوم في مواده عفواً عن كامل العقوبة لبعض الجرائم وعفوا جزئياً عن العقوبة لجرائم أخرى كما ينص على استبدال عقوبات عدد من الجرائم بأخرى مخففة.

> معظم دعاوى الجنح شملها المرسوم باستثناء الشائنة منها

مليون ربطة خبز تنتجها مخابز ريف دمشق يومياً

مدير مخابز الريف لـ«الوطن»: سعر ٣٠٠٠ ليرة لربطة الخبز الحر مدعومة أيضاً

الوطن - خالد خالد

أكد مدير فرع مخابز ريف دمشق علي محمد التوجه الدائم والمستمر باتجاه زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة نقاط البيع في أنحاء ريف دمشق لتتماشى مع الزيادة السكانية المضطردة نتيجة عودة الكثير من الأهالي المهجرين بفعل الإرهاب القادر إلى مناطقهم تباعاً.

وأوضح محمد أنه تم إدخال عدة مخابز في الخدمة خلال ٢٠٢٣ منها مخبز أشرفية صحنايا ومخبز دوما ومخبز التواني، كما تم تركيب خطوط إنتاج جديدة في كثير من المناطق ضمن المخابز القائمة مثل مخبز قطنا ومخبز حرستا ومخبز عدرا العمالية، إضافة إلى إعادة تأهيل عدد من المخابز مثل مخبز السبينة الاحتياطي ومخبز جديدة الفضل، لافتاً إلى وجود مناطق قيد الدراسة لتزويدها بمخابز جديدة بالتشارك مع المجتمع الأهلي لوضعها في الخدمة وتأمين هذه المناطق بمادة الخبز مثل منطقة بيبلا والناصرية وزاكية، حيث سيتم تقديم البناء من المجتمع الأهلي والمؤسسة ستقوم بتركيب خطوط الإنتاج اللازمة ووضعها في الخدمة بالتعاون مع المنظمات الأممية.

وأفاد محمد أن منافذ بيع الخبز متنوعة ومنتشرة في جميع مناطق ريف دمشق عن طريق المعتمدين والأكشاك وصالات السورية للتجارة وكذلك منافذ البيع المباشر من الأفران، وتوجهات الوزارة مستمرة لزيادة منافذ البيع وتأمين مخصصات كافية من الدقيق لتقليل حالات الازدحام على الأفران قدر الإمكان.

وأضاف: هناك تعاون وتنسيق مستمر مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعالجة الشكاوى الواردة بخصوص نقص الوزن ونوعية الخبز المنتج إضافة إلى باعة الخبز الموجودين في كثير من المناطق أمام الأفران واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وأشار مدير مخابز الريف إلى أن المؤسسة السورية للمخابز تقوم بتزويد المخابز التموينية الخاصة بمادة الخميرة وأكياس النايلون مجاناً وذلك لدعم هذه المخابز واستمرارها في المشاركة في العملية الإنتاجية لمادة الخبز.

ولفت إلى أن مخصصات المحافظة اليومية نحو ٩٥٠ طناً من الدقيق يومياً، منها ٤٩٩ طناً مخصصات مخابز المؤسسة السورية للمخابز والباقي للمخابز التموينية الخاصة أي الإنتاج اليومي نحو مليون ربطة خبز في محافظة ريف دمشق.

وأوضح محمد أن بيع ربطة الخبز بسعر الكلفة ٣٠٠٠ ليرة وهو أقل بكثير من سعر الكلفة والباقي حتى هذا السعر هو سعر مدعوم.

وقال أحد المشرفين على مخبز احتياطي وبلغة محكية (ما ظل قدام الناس غير الخبز ترتكي عليه) أي إن الخبز أصبح الوجبة الأساسية لأغلبية العوائل بعد الارتفاع الكبير بأسعار المواد التموينية والخضر وهذا ما يبرر الازدحام الكبير على المخابز، حيث أكد عضو مجلس بلدي في جديدة الفضل أنه لم تبق جهة وصائية أو إدارية أو مختصة أو..... إلا وتدخلت في مخبز التجمع ولكن من دون جدوى نظراً للكثافة السكانية الكبيرة وإعادة المعتمدين من خارج التجمع إلى المخبز وعدد الربطات التي يحصلون عليها نحو ٣٠٠٠ ربطة أي ربع الإنتاج تقريباً.

ورشات غش البطاريات تنتشر في حماة..

محال تشتريها بالكيلو ومعامل تعيد تصنيعها!

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد أصحاب محال بيع البطاريات في حماة لـ«الوطن» الإقبال الكبير من المواطنين على شرائها، وأوضح بعضهم أن المبيعات من مختلف المقاسات والأحجام، ومعظمها صيني ومصري المنشأ، إذ يتراوح سعر البطارية مابين ١٨٥ ألف ليرة إلى ١,٥ مليون ليرة.

يقول صاحب محل: إن بطاريات الطاقة الشمسية يصل سعر بعضها إلى أكثر من ١٠ ملايين ليرة.

وبيَّنَ العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أن سعر أنواع البطاريات المنزلية رديئة، رغم ثمنها المرتفع!. وأوضح بعضهم أنه لم يمض على شرائهم آخر بطارية ١٠٠ أمبير سوى ٩ أشهر فقط، لتصبح شحيحة وبالرمق الأخير، وهو ما يضطرهم اليوم لتبديلها، أي لشراء بطاريات جديدة وبأسعار مضاعفة.

وذكر آخرون أنهم باعوا بطارياتهم المنزلية القديمة وبسعر ما بين ٨ – ١٠ آلاف للكيلو لمحال متخصصة بهذا الأمر.

وذكر أحد المواطنين أنه للمرة الثانية في هذه السنة يشتري بطارية لمنزله، فالأولى لم تعمل أكثر من بضعة أشهر، وقد اتضح أنها «مدورة»، أي قديمة ومصنّعة مرة أخرى!

ومن جانبه، ذكر وائل وهو صاحب محل لشراء البطاريات القديمة، أنه يشتري مثل الكثيرين غيره، بطاريات بالكيلو، الصغيرة بسعر ٣٠٠٠ ليرة للكيلو، والكبيرة ما بين ٨ – ١٠ آلاف ليرة للكيلو، ومن ثم يبيعها لمعامل البطاريات التي تعيد تصنيعها وطرحها بالسوق!.

من جهته ذكر حسام وهو مهندس كهرباء، أن هناك أنواعاً كثيرة من البطاريات في الأسواق مغشوشة، ومعظمها يُصنّع محلياً في ورشات صغيرة أو معامل غير مرخصة وتفتقر للخبرة الفنية في صناعة البطاريات وفق المعايير الدولية، وهو ما يفسر انتشار محال كثيرة لشراء البطاريات بالكيلو، وشكاوى المواطنين من تعطل البطاريات أو توقفها عن الإنارة بعد مضي أشهر معدودة فقط على شرائها!

وبيّنت دائرة حماية المستهلك بحماة لـ«الوطن»، أنه في حال كانت البطاريات مستوردة، فالدوريات تتابع تسلسل الفواتير من المستورد لتاجر الجملة تاجر المفرق، وتراقب التقيد بنسب الأرباح المحددة بحسب القانون.

أما في حال كانت البطاريات منتجة محلياً، فيقدم المنتج بيانات تكلفة مرفقة بكل الثبوتيات اللازمة، وتدرسها لجان التسعير وتقره سعراً نهائياً، وتراقب تقيده بنسب الربح التي تحددها له.

وأوضحت أنه خلال هذا الشهر نظمت الدوريات العديد من الضبوط بحق المخالفين، وشملت عدم وجود فواتير وبيانات، وعدم الإعلان عن أسعار البطاريات بمختلف أنواعها وأحجامها.

الصيد تحت جنح الظلام في بحيرات حمص.. تنظيم ٣٢ ضبطاً ضد مجهول و٦ ضبوط شرطية بحق ٣٠ صياداً

مدير الثروة السمكية لـ«الوطن»: حالات محدودة جداً... وتفعيل قانون الضابطة السمكية مع بداية العام القادم

حمص ــ نبال إبراهيم

وصلت إلى «الوطن» عدة شكاوى من أهالي القرى الواقعة بمحيط بحيرتي قطينة والرستن بريف حمص، عما تتعرض له البحيرتان للعديد من حالات الصيد الجائر للأسماك التي يمارسها بعض الصيادين المخالفين باستخدام وسائل صيد غير مشروعة كالصيد بالجر أو بالصعق الكهربائي عبر مولدات كهربائية وغيرها.

وناشد الأهالي الجهات المعنية ذات الصلة في المحافظة بضرورة التشدد بمتابعة هؤلاء الصيادين واتخاذ الإجراءات اللازمة لردعهم وقمعهم، لأن هذه الاعتداءات تؤثر في المخزون السمكي ضمن البحيرتين بشكل كبير، ويحرم أهالي تلك القرى من تأمين مصدر دخل أساسي لعائلاتهم.

من جهته أكد مدير الهيئة العامة للثروة السمكية في حمص وسيم قصراوي لـ«الوطن» أنه على الرغم من تعرض بحيرتي قطينة والرستن لعدد من حالات الصيد الجائر تحت جنح الظلام من قبل صيادين مخالفين إلا أن هذه الحالات محدودة جداً، مؤكداً عدم وجود أي حالة من الصيد المخالف في السدود بالمحافظة لكونها جميعها مستأجرة ومستثمرة.

وأشار إلى أنه لولا وجود صيادين مخالفين لما كان هناك قانون حماية الثروة السمكية والأحياء المائية، موضحاً أنه خلال هذه الفترة من العام مع نهاية فصل الصيف وبداية فصل الشتاء يتراجع منسوب المياه فتصبح هناك مناطق ضحلة فيها، ما يسمح لبعض الصيادين المخالفين باستغلال هذه الفترة من العام مع عدم إمكانية وصول القوارب إليها فيقومون بحالات الصيد المخالف بوسائل غير مشروعة قانونياً.

وأكد قصراوي تراجع حالات الصيد الجائر خلال هذا العام بنسبة نحو ٩٠ بالمئة مقارنة بالأعوام الماضية، نتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة للحد من حالات الصيد المخالف وملاحقة الصيادين المخالفين بشكل عام، موضحاً أن مخالفات الصيد بالصعق الكهربائي تراجعت بشكل كبير نتيجة لتعاون المجتمع المحلي بالتبليغ عن الصيادين المخالفين، مشدداً على ضرورة تعاون المواطنين من خلال التقدم بالشكاوى الخطية لمعرفة المخالفين والحد من الصيد الجائر الذي يهدد البحيرتين.

وكشف قصراوي عن تنظيم العديد من الضبوط اللازمة بحق المخالفين منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه، مع العلم أن عدداً من تلك الضبوط المنظمة سجل ضد مجهول وأن عدداً منها ضبوط شرطية بحق صيادين مخالفين معروفين، مبيناً أنه تم تنظيم نحو ٣٢ ضبطاً محلياً ضد مجهول و٦ ضبوط شرطية ضد معلوم بحق نحو ٣٠ صياداً مخالفاً بعدة قرى منها دبين ومودان وتم إحالة هذه الضبوط إلى القضاء المختص أصولاً.

وبين قصراوي أن فرع الهيئة بحمص صادر منذ بداية هذا العام نحو ١٥٥ شبكة صيد بأطوال مختلفة و٣ قوارب و٣ مولدات كهربائية وما يزيد على ١١٠ كغ من الأسماك وبعض معدات الصيد المخالفة لصيادين مخالفين، مشيراً إلى أن إجمالي عدد شبكات الصيد المصادرة خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ ولغاية تاريخه وصلت إلى ٢٨٠ شبكة صيد و٤ قوارب صيد و٥ مولدات كهربائية.

وأكد قصراوي أنه يتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لمنع الصيد المخالف ومتابعة الصيادين المخالفين، بحيث تعمل الهيئة على إحداث مجموعة جديدة من نقاط المراقبة على بحيرة قطينة على وجه الخصوص نتيجة لاتساع مساحتها، مع العمل على تفعيل قانون الضابطة السمكية مع بداية العام القادم بما يساعد على تمكين الإجراءات المتبعة في قمة الصيد المخالف، إضافة إلى قيام عناصر المركز بشكل يومي بدوريات حول البحيرة وعلى ضفافها لقمع الصيد المخالف ضمن الإمكانيات المتاحة.